



## العرب وإشكالية الحل السلمي

المؤتمر الفلسطيني والحوار مع الولايات المتحدة اطلقا عملية سياسية لا بد ان يواكبها سجل حاد. هنا احدى وجهات النظر

. تبدو الحياة السياسية العربية اليوم مسكونة بهواجس التسوية. وبالطبع، ليس في ذلك المسار ما يثير الاستغراب فضرورة تحريك الوضع السياسي وتقريب افق الحل حق للانتفاضة على قيادتها في الخارج، وحق لسائر الفلسطينيين على العرب. لكن ما يلفت الانتباه هو ان المتابعة الصحافية لتفاصيل التحركات العربية المتسارعة في اتجاه تنشيط مسيرة السلام لا تترافق الا نادراً مع طرح معمق لمعاني التسوية المنشودة وللنتائج التي ستترتب عليها. فالكلام عن الحل ينحصر في التصريحات السياسية والبيانات الدبلوماسية. ولا تفيد التحليلات الاخبارية - وفقاً لوظيفتها - الا في رصد التطور الحركي الذي تعبر عنه هذه البيانات والتصريحات. في هذا الوقت، تبقى اشكالية التسوية، او اشكالية الحل الشامل شبه غائبة عن الفكر السياسي العربي وعن الوعي العربي عامة.

لا تعني الدهشة من هذا الفراغ الفكري استهجاناً.

فقد كان لتجاهل اشكالية السلم مبررات وجيهة في الفترات الماضية، اهمها ان الحل الشامل لم يكن يوماً قريب المنال. واذا كان الشرق الاوسط دخل عصر البحث عن التسوية ابان حرب تشرين، وهي التي خيضت اصلاً من اجل هذا الهدف. فان تعبير «التسوية» ظل مكروهاً لسنين طويلة بالنسبة لمعظم السياسيين والمثقفين العرب، حتى انه شكل سلاحاً في الحرب الدعائية بين الانظمة العربية.

صحيح ان تلك الكلمة ليست دوماً مرادفة للحل السلمي الشامل. هكذا كان الحال في السبعينات في ضوء توجه السادات نحو الحلول المنفردة، بدءاً باتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء (ايلول/سبتمبر ١٩٧٥) ووصولاً الى زيارته القدس، فاتفاقيتي كمب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل. وقد ضربت هذه المسيرة بالذات احتمالات تحقيق سلام شامل. وهكذا، لم يعد هناك مجال ولا ضرورة للتعلمق في مضامين الحل السلمي، بالرغم من ان الاطراف العربية المعنية الاخرى، اي الاردن وسورية ومنظمة التحرير، كانت موافقة منذ وقتها على مبدأ المفاوضات. على العكس من ذلك، اصبح الواقع المفروض على الجبهة الشرقية هو التهديد المستمر بالحرب، وبالنسبة لمنظمة التحرير في جنوب لبنان واقع الحرب.

بيد ان التباس معاني التسوية والحل السلمي من جهة وضرورات التعبئة المترتبة على حال الحرب من جهة اخرى سهلت على الاسرائيليين - وهم كانوا وراء الالتباس ووراء الحرب - اتهام منظمة التحرير امام الرأي العام العربي بازدواجية الخطاب. وقد جاء خير تعبير عن هذا الاتهام على لسان رئيس دولة اسرائيل آنئذ (والوزير الحالي) اسحق نافون بعيد اجتياح لبنان، حين قال (في مقابلة



نشرتها صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية) انه لا يهتم بما يصرحه القادة الفلسطينيون باللغات الاجنبية، مفصلاً، على حد قوله، التنبه لما يقولونه بالعربية وامام جمهورهم.

وقد عادت هذه الحجة اليوم لتبرز مجدداً وبقوة، كما يحصل في كل مرة يطلق فيها الفلسطينيون والعرب مبادرة جدية. على سبيل المثال، اتهمت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية «بسام ابو شريف» بانه لا يكتب بالعربية ما يجرؤ على كتابته بالانكليزية. وقد اشارت «الحياة» قبل ايام ان هذه التهمة بالذات باطلة. وفي اي حال، لا تكتفي الدعاية الاسرائيلية بالتشكيك بمصداقية المسؤولين الفلسطينيين، بل عادت تهمة ازدواجية الخطاب تطلق ضد «العرب» قاطبة، خصوصاً على السنة سفراء اسرائيل، وذلك بعد ان عمدت الدعاية الاسرائيلية لسنين طويلة الى التخفيف من وقع «الرفض العربي» سعياً لتبرير منطق كمب ديفيد ومفضلة التركيز على «الارهاب» و«التطرف الديني»، ويفسر هذا التصعيد بزخم المبادرة العربية وباستمرار الانتفاضة. لكن زخم هذه المبادرة يجعل في الوقت نفسه التشكيك بمصداقية المسؤولين الفلسطينيين في غير محله بالنسبة لقطاعات متزايدة من الرأي العام العربي.

بيد انه يتوجب علينا الاعتراف في المقابل ان الحديث عن ازدواجية الخطاب عند «العرب» هو الى حد ما كلام حق، وان كان يراد به باطل. والاصح ان هناك نوعاً من الانقسام في الوعي العربي حيال الصراع العربي الاسرائيلي. فمن جهة، يمكن الجزم بوجود اكثرية عربية تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة، مع العلم انها لن تبسط سلطتها على كامل التراب الفلسطيني. كما انه يمكن الجزم، من جهة اخرى، ان معظم الذين يؤيدون هذه الدولة لا يلحظون مكاناً للدولة الصهيونية في تصورهم للمستقبل العربي. ويستطيع اي عربي اتيح له مخاطبة جمهور عربي يوماً الحديث مطولاً عن هذه الحال.

لم يكن التعايش مع هذا الانقسام صعباً طالما كانت الدولة الفلسطينية فكرة وهدفاً. لكن مع اعلان دولة فلسطين. وان لم تكن قد قامت بعد على الارض الفلسطينية، قد يكون ان الاوان للاهتمام جدياً بمضمون هذه التسوية وبنائجها المحتملة. بل قد يكون من الملح ليس وضع حد لحال الانقسام وانما وعي معانيها وربما اعادة انتاجها بشكل مفيد. والدافع الى ذلك ليس ضرورة تكذيب الدعاية الاسرائيلية ولا الحصول على براءة ذمة من الاعلام العربي.

فمنذ اكثر من نصف قرن يقال لنا ان فلسطين قضية عربية. وهي من دون شك كذلك. وان كان الفلسطينيون وحدهم (مع اللبنانيين) يتحملون العبء البشري للقضية، فلا يجوز ان يتحملوا ايضاً وحدهم عبء الرهان الايديولوجي. ولا يجوز ترك منظمة التحرير تضطلع وحدها بكل المسؤوليات، اي اطلاق المبادرات والتنظير لها والترويج لها. ليس لانها غير قادرة على طرح تصور متكامل، ولكن لان منطق التخوين ما زال يسود الحياة العربية العامة، وان كانت شهدت مؤخراً تعقلاً اكيداً. ومن اجل درء خطر التخوين المدمر، لا يفترض ابداً ادلجة «التنازلات». المطلوب فقط هو فهم الارضية التي تحصل فيها التطورات الحالية التي قد تؤدي الى الحل العربي، اي اقامة دولة فلسطين المستقلة على جزء من التراب الفلسطيني.

واهم العناصر المشكلة لهذه الارضية ان البرنامج السياسي الفلسطيني مبني على الهزائم العربية وعلى موازين قوى يعرف الجميع انها ليست في مصلحة العرب، وان كنا شهدنا في السنوات



الاحيرة تبدد الحلم الامبراطوري الاسرائيلي (العائد في جزء اساسي منه لاسباب اسرائيلية داخلية).  
وإذا كان اندلاع الانتفاضة قد عدل من هذه الموازين، سياسياً، فإن التعديل قد لا يدوم.

من هنا تأتي ضرورة تكريس هذا التعديل بانتصارات، ولو كانت جزئية، علما ان الحاجة  
للانتصارات ليست نفسية بل هي سياسية، بمعنى ان الانتصارات مثل الهزائم تنتج دوما آليات اكثر  
شمولا من الحدث - الانتصار او من الحدث - الهزيمة.

ومن المنطلق نفسه، يتوجب فهم الاطار الذي ستطبق فيه التسوية. وبرز العناصر هنا هو «الشرعية  
الدولية» التي سوف تضمن التسوية واول ما يقال ان «الشطارة» لا تفيد في التعامل مع الشرعية  
الدولية طالما لا يملك العرب القوة الكافية لتجاهلها (بعد استخدامها). وهو امر يتطلب تغييراً جذرياً  
في موازين القوى العالمية لا يمكن توقعه في الامد المنظور. ثم هناك الموقف الغربي، وهو متصل  
بموضوع «الشرعية الدولية» وان كانت لا تختزل اليه. وقد خبرنا طيلة اربعين سنة حتى لا نقول  
اكثر مدى الحرص الغربي على اسرائيل والمشروع الصهيوني عامة. ولا نزال نلمسه الى اليوم،  
وتحديداً منذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.

ينتج مما سبق ان لا جدوى من التفكير في توسع عسكري بعد اقامة دولة فلسطين، على الاقل ما  
دامت السيطرة الغربية على حالها في العالم الثالث. لكن لا يستتبع ذلك ابدأ انه يتوجب علينا تطبيع  
صورة اسرائيل في اذهاننا. ولما كانت المودة لا تفرض بضغط خارجي، فسوف يظل ممكنا عدم  
تخصيص مكان للدولة الصهيونية في تصورنا للمستقبل العربي، وان كان علينا التسليم باننا  
سنعايش معها لفترة.

وقد يبدو هذا الكلام متناقضاً مع ما اسلفنا عن ضرورة وعي الانقسام في الفكر السياسي العربي  
غير ان التناقض هنا لا يأتي من فراغ، بل من الاحتمالات التي تحملها بالضبط الدولة الفلسطينية  
عند قيامها على تراب فلسطين. اذ فضلا عن كونها سوف تشكل اول تراجع في الصميم للمشروع  
الصهيوني، فانها ستطرح بالضرورة ومن دون سابق تصميم او تخطيط مسألة فلسطيني ١٩٤٨. ثم  
انها ستفرض تغييراً جذرياً في الصورة التي يكونها المجتمع الاسرائيلي عن نفسه، وهو تغيير قد لا  
يتحمله الكثير من اليهود، الغربيين والشرقيين، كما تشير منذ الان احصاءات الهجرة. لكن حتى  
تكون الدولة الفلسطينية فعلاً عنصر تحلل للدولة الصهيونية، يتوجب اولا التحفظ حيال «المصالحة»  
التي تغنى بها السادات، وثانياً اتباع نوع من تقسيم العمل بين العرب.

نكتفي هنا بالاشارة الى قضية العلاقات الدبلوماسية واذا كانت الدول المتاخمة لاسرائيل، اي الاردن  
وسورية ولبنان ودولة فلسطين، فضلا عن مصر، سوف تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل بحكم  
آلية المؤتمر الدولي الذي ستشارك فيه، فلا شيء يضطر الدول الاخرى الى التطبيع السياسي، ناهيك  
عن التطبيع الاقتصادي.

من هنا ايضا تأتي ضرورة طرح اشكالية التسوية منذ الآن، اذ ان تجنب منطقتي التخوين لا يكتمل الا  
بوعي ضرورة توزيع الادوار.



قد يقول البعض ان طرح مثل هذه الافكار علناً يبرر الاتهام الاسرائيلي بازدواجية الخطاب العربي. لكن احداً لا يستطيع الغاء التناقضات بمجرد توقيع السلم. وبعد ذلك، فان العقيدة الاستراتيجية المصرية ما تزال تعتبر اسرائيل العدو الاول، بالرغم من المعاهدة ومحاولات التطبيع. ثم اذا كانت اسرائيل ترفض بهذه القوة مبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة، فلأنها عارفة بكل هذا. ومع ذلك، فهي قد تضطر الى القبول بها، بفعل معطيات ليس المجال هنا لبحثها. واذا كان ما سبق لا يدخل في هذه المعطيات، فانه في المقابل يخفض من احد العوامل الكابحة للتسوية، اي منطلق التخوين.

• قد لا تكون موافقاً على ما هو مكتوب. وأنا نفسي مرتبك مثل الجميع. كذلك لا أعطي أجوبة جاهزة بقدر ما أطرح اسئلة. وفي أي حال، فإن هذا النص من المقالات العربية الأولى التي تخوض في مثل هذه المواضيع إن لم يكن الأول على الإطلاق.

**سمير قصير**



<b>Id-Reference</b>	<b>88-Pr-000536</b>	
<b>Media</b>	<b>(Support)</b>	HC
<b>Title</b>		العرب وإشكالية الحل السلمي
<b>Subtitle</b>		
<b>Section</b>		
<b>Language</b>		عربي
<b>Source</b>		النهار
<b>Page</b>		
<b>Date</b>		الخميس ٢٢ كانون الأول ١٩٨٨ 22/12/1988
<b>Author</b>		سمير قصير
<b>Co-Author</b>		
<b>Keywords</b>		
	<b>Persons</b>	أنور سادات - اسحق نافون - بسام أبو شريف
	<b>Locations</b>	شرق أوسط - سيناء - قدس - مصر - إسرائيل - فلسطين - الأردن - سورية - جنوب لبنان
	<b>Dates</b>	1975 : 09 --
	<b>Themes</b>	عرب - سياسة - تسوية - إنتفاضة - فلسطين - صراع - سلام - شرق أوسط - حرب تشرين - أنور سادات - كمب ديفيد - منظمة تحرير - مفاوضات - حرب - اجتياح لبنان - اسحق نافون - بسام أبو شريف - مجلس وطني فلسطيني - خطاب عرب - ارهاب - تطرف ديني - شرعية دولية - تطبيع
<b>Subject</b>		ان الحديث عن ازدواجية الخطاب عند العرب هو الى حد ما كلام حق يراد به باطل. والأصح ان هناك انفصاماً في الوعي العربي حيال الصراع. فمن جهة يمكن الجزم بوجود اكثرية عربية تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة ولو لن تبسط سلطتها على كامل التراب الفلسطيني، ومن جهة اخرى معظم الذين يؤيدون هذه الدولة لا يلحظون مكاناً للدولة الصهيونية في تصورهم للمستقبل العربي.